

الأمن الإنساني ومبدأ عالمية حقوق الإنسان

La sécurité humaine et le principe de l'universalité des droits de l'Homme

تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/01/19

تاريخ إرسال المقال : 2017/11/06

د. حموم فريدة / جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

ملخص :

شكل مبدأ عالمية حقوق الإنسان جدلا واسعا بسبب تعارضه مع مبدأ النسبية الحقوقية، وبظهور مفهوم الأمن الإنساني طرحت المسألة من جديد ، باعتباره يجسد فعليا عولمة حقوقية، من منطلق تأكيده وتركيزه على قيم ومعايير غربية كالحكم الرشيد، الديمقراطية، وحقوق الإنسان .

تهدف هذه الورقة البحثية، تبين الجديد الذي حمله مفهوم الأمن الإنساني بالنسبة لمبدأ عالمية حقوق الإنسان، وهو ما سيمكننا من التمييز بين مفهومي حقوق الإنسان والأمن الإنساني .

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني ، حقوق الإنسان ، عولمة حقوق الإنسان ، عالمية حقوق الإنسان .

Résumé:

le principe de l'universalité des droits de l'homme a été largement controversé, et l'émergence du concept de sécurité humaine a relancé le débat sur la question de la mondialisation des droits de l'homme en s'appuyant sur des valeurs occidentales telles que la bonne gouvernance, la démocratie et les droits de l'homme.

L'objectif de cet article est de démontrer la nouveauté qu'a introduit le concept de sécurité humaine au principe de l'universalité des droits de l'homme, nous permettant ainsi de faire la distinction entre les droits de l'homme et la sécurité humaine.

Mots-clés: sécurité humaine, droits de l'homme, mondialisation des droits de l'homme, universalité des droits de l'homme.

مقدمة :

أثار مبدأ عالمية حقوق الإنسان جدلاً فكرياً كبيراً بين الدول الغربية والدول النامية، ففي حين ترى الدول الغربية أنها حقوق ذات قيمة عالمية، تتشارك فيها كل الشعوب والأمم، مما يستدعي العمل على تقويتها وحمايتها ومنحها للجميع، تعتبرها بالمقابل الدول النامية ستارا لعولمة الحقوق وفرضها، وليس تقاسمها أو عالميتها، كونها مجرد فرض لمنظومة قيمية غربية لم تشارك في وضعها وسنها، كما تُفرض عليها من منطلق أنها قيم الطرف الأقوى في العلاقات الدولية، تجسدها العولمة الثقافية.

وببروز مفهوم الأمن الإنساني، وتغييره لتصور الأمن، وتركيزه على التنمية الإنسانية المستدامة وأمنه، عمل على التقليل من حدة الجدل والصراع القائم بين العالمية والخصوصيات الثقافية، وفرض منطق العولمة الحقوقية بدلا من العالمية، بتأكيد على المواطنة العالمية وألوية الفرد الإنساني، والتساؤل هو: كيف أدى مفهوم الأمن الإنساني لفرض مبدأ عولمة حقوق الإنسان؟.

سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة على هذا التساؤل من خلال التطرق للنقاط التالية:

I. الأمن الإنساني وحقوق الإنسان

II. مبدأ العالمية والنسبية الحقوقية

III. الأمن الإنساني: من عالمية الحقوق إلى عولمتها

A. الأمن الإنساني وحقوق الإنسان

1. مفهوم حقوق الإنسان

A. تعريف حقوق الإنسان

أدى الانقسام الإيديولوجي بعد الحرب العالمية الثانية إلى إمتناع كل من الميثاق الأممي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن تقديم تعريف لحقوق الإنسان، تفاديا للوقوع في تناقضات وإنقسامات تهدمها وتضعفها بدلا من تقويتها. لقد أكدت الأمم المتحدة على أنها تلك الحقوق التي تنسب للطبيعة الإنسانية، بحيث لا يمكن للفرد أن يعيش بدونها كإنسان،¹ وهو تعريف يتجنب الإشارة لأي توجه إيديولوجي أو فكري معين، ويربط الحقوق بإنسانية الإنسان وليس بإرتباطه بدولة ما.

تريليا ايفين LIYA ivine أن مفهوم حقوق الإنسان معنيين أساسيين، الأول هو أن

الإنسان لمجرد إنسانيته له حقوق ثابتة وطبيعية، وهي الحقوق المعنوية النابعة من إنسانية كل كائن بشري، والتي تهدف لضمان كرامته. أمّا المعنى الثاني فهو خاص بالحقوق القانونية التي نشأت طبقاً لعمليات سن القوانين في المجتمعات الوطنية والدولية، ومستندة على رضا المحكومين وليس إلى النظام الطبيعي، كما هو شأن الحقوق ذات المعنى الأول.²

هذا التمييز بين المعنيين، هو التمييز بين حقوق الإنسان والحريات العامة، فحقوق الإنسان بحقوقه الطبيعية تبقى قائمة رغم عدم الاعتراف بها حتى وإن إنتهكتها السلطات، أما الحريات العامة فهي تابعة للنظام السياسي والإجتماعي والثقافي السائد في كل دولة، تتطور ولا تبقى قائمة إلا في إطار الدولة، أي في ظل نظام قانوني محدد.³

ب. خصائص حقوق الإنسان

تتميز حقوق الإنسان بأربعة خصائص هي:

- ✓ حقوق لصيقة بالإنسان لكونه إنسان قبل إنتمائه لكيان سياسي معين، مما يعطيها الصبغة العالمية، دون تعارضها مع خصوصيات المجتمعات.
- ✓ حقوق غير قابلة للتنازل والتصرف، وتمنح للجميع بدون تمييز أياً كان.
- ✓ خاصية اللاتقسيم والتجزأة في الحقوق، حيث أكد كل من إعلان طهران عام 1963م، وإعلان فيينا عام 1993م على اللاتقسيم والتكامل بين حقوق الإنسان، السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية.

2. مفهوم الأمن الإنساني

أ. الأمن من المنظور التقليدي

يتحدد مفهوم الأمن في المنظور الواقعي من خلال التفسير المعطى للتهديدات على اعتبار أنه غياب التهديد، أو الشعور بغيابه، أو على الأقل إمتلاك الوسائل لمواجهة وحله، «ووفقاً لهذه الصورة فالوضعية الأمنية يمكن إنتاجها وتقويتها بالسياسات الهادفة للدفاع وللدفاع العسكري.»⁴ وحسب أرنولد وولفرز (A. Wolfers) فالأمن هو غياب التهديد على المصالح أو القيم المكتسبة، ومن الزاوية الذاتية فهو غياب الخوف من وجود مساس بهذه المصالح.⁵

إن الدولة هي محور مفهوم الأمن، وفاعل دولي في كل ما يرتبط بالأمن بالموازنة مع قدراتها العسكرية، «فالموارد المادية تؤثر بشكل محدد في سلوكيات الدول على حساب تصورات وتفصيلات صناعات القرار.»⁶ فالأمن هو أمن الدولة وبقائها، والتي تسعى لإحتواء التهديدات ذات الطبيعة المادية والموضوعية، عن طريق تطوير قدراتها العسكرية، مما يقلص الأمن إلى مجرد «مسألة دفاعية وحمائية»⁷ بسبب فوضوية العلاقات الدولية وسعي كل دولة لإمتلاك القوة

بما يفوق قوة الدول الأخرى، ويضمن تفوقها.

إختزل الواقعيون بذلك الأمن في إشكالية الحماية والدفاع، وحصروا الأمن في مسألة بقاء الدولة والإعتداء المسلح المحتمل ضدها، مما أدى بالأمن ليكون موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية.⁸

ب. التهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة

بنهاية الحرب الباردة لم يعد مفهوم الأمن يرتبط فقط بالمحددات العسكرية، وإنما بأبعاد أخرى غير عسكرية، خاصة منها الإقتصادية لدورها في تحقيق أمن وإستقرار الدولة والنظام الدولي، «فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب، ولكن أيضا التعاون والإعتماد المتبادل لتعزيز التنمية لضمان الحد الأدنى من الإستقرار»،⁹ بدليل أهمية العامل الإقتصادي في بناء النظرية الليبرالية على مفاهيم التعاون والإندماج والإعتماد المتبادل لتفادي الحرب وتحقيق الأمن.

لم تدرج الأجندة الأمنية التقليدية تهديدات كثيرة جديدة تمس بالسلم والأمن الدوليين كال فقر، وتدهور البيئة كمفاهيم مفتاحية للتنمية، والتي تم أخذها بعين الإعتبار بعد الحرب الباردة في رسم السياسات الأمنية، مما يشير إلى أن تحقيق أهداف الأمن مرتبطة بتحقيق أهداف التنمية عن طريق محو الفقر والمحافظة على البيئة. فصحة الأمة الإقتصادية، مدى إستغلالها للموارد، ودرجة الفقر قد تؤدي للنزاع واللاإستقرار.¹⁰ فقد نشب النزاعات ليس بسبب التهديدات السياسية والعسكرية للدول الأخرى، وإنما بسبب تدهور البيئة، وغياب التنمية.

تتميز تهديدات ما بعد الحرب الباردة بطابعها المتعدد والمتشابك، بمعنى عدم إقتصارها على التهديدات العسكرية، إضافة إلى مقدرتها على تجاوز الحدود دون أن تكون الدول قادرة على إحتوائها وصددها، الأمر الذي ساهم في الحديث عن الأمن الإنساني وضرورة توسيع الأجندة الأمنية، وكذا مجالات التعاون الدولي، لتركيزه على مبدأ الإعتماد المتبادل في مواجهة مختلف التهديدات.

ت. تعريف الأمن الإنساني

لم يكن تعريف المفهوم محل إجتماع، حيث إنقسمت تعاريف الأمن الإنساني إلى مجموعتين، تضمنت الأولى التعريف الموسع له، والثانية التعريف الضيق. لقد عرفه برنامج الأمم المتحدة للتنمية لأول مرة في تقريره لعام 1994م حول التنمية الإنسانية، فيرى أنه يعني أمرين رئيسيين: «التحرر من الخوف، والوقاية من الحاجة»، محددًا سبعة أبعاد تشكل كلها محتوى المفهوم هي: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن

الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي.¹¹

يعد تعريف البرنامج الأممي للتنمية تعريفاً واسعاً للمفهوم، لإدراجه كل التهديدات التي قد تمس بقدره الفرد على حماية نفسه من العنف، أو التي تمس بقدرته على التحرر من الحاجة كالفقر، والجوع، والبطالة، فيحوي التعريف الموسع كل ما يمكنه تهديد أمن الإنسان، حيث ربط تقرير التنمية الإنسانية لعام 2007 كل بعد من أبعاد الأمن الإنساني بجملة تهديدات معينة. ونشير هنا أنه كما الأبعاد والمكونات للأمن الإنساني مترابطة، فالتهديدات أيضاً مترابطة، حيث نجد أن الفقر يهدد الأمن الإقتصادي من جهة، ويهدد الأمن الصحي والغذائي من جهة أخرى، فعدم الحصول على دخل مالي دائم يعرقل حق الفرد في الحصول على الغذاء الكافي كما ونوعاً، وحصوله على التعليم، والرعاية الصحية، أي أنه يعيق إشباع حاجاته وقيامه بالخيارات.

فالأمن الإنساني هو تحرير الإنسان من كل الإكراهات سواء إرتبطت بعامل الخوف، ومنه بضرورة تحريره من النزاعات وإنتهاكات حقوقه الأساسية، سواء الصادر من دولته، أو من تنظيمات إجرامية، أو حتى من الأفراد، أو بعامل الحاجة، ومنه حمايته من الفقر، والجوع، والمرض، بمعنى آخر هو تحرير الإنسان من كل ما قد يمس بحريته في وضع إختياراته. وحدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1994 م ستة تحديات جديدة وشاملة للأمن: النمو الديموغرافي غير المراقب، الإختلالات الإقتصادية، ضغوطات الهجرة الجماعية، تدهور البيئة، إنتاج وتجارة المخدرات، والإرهاب الدولي.¹²

إن هدف الأمن الإنساني هو ضمان حياة الإنسان في كرامة ورفاه، فمن الضروري عدم الإكتفاء بتحريره من عنف النزاعات والعمل على تقليص الفقر، والقضاء على المجاعات، والأوبئة، وضمن تمتع الفرد بحقوقه ليساهم في تجسيد إختياراته، وذلك بوضع أسس تنمية دائمة وإنسانية. يعتمد بذلك تجسيد الأمن وفق التعريف الموسع على إتباع مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة.

يؤكد بالمقابل التعريف الضيق للمفهوم على أن الأمن هو تحرير الإنسان من الخوف والعنف دون الاهتمام بتحريره من الحاجة بهدف وضع إجراءات عملية لتطبيقه، لأن التوسيع في محتوى المفهوم بإدراج كل ما يهدد الفرد يفقد المفهوم قوته بجعله سلة لكل التهديدات، فهو التركيز على مقاربة أنسنة الأمن، بتحرير الإنسان من الخوف والعنف دون الاهتمام بتحريره من الحاجة، و«وجود تعريف ضيق وموسع يعطي الإنطباع بأنه كلما كان التعريف ضيقاً كان أسهل لتقرير التهديد.»¹³

عرف وزير خارجية كندا السابق لويدي أكسوورد (L. AXWORD) عام 1996 ما للأمن الإنساني، بأنه «حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أولاً بالعنف، وهي وضعية

تتميز بغياب خروقات الحقوق الأساسية للأشخاص، ولأمنهم، ولحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد، وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية.¹⁴ قد نجد في البداية تعريفاً واسعاً لذكره التهديدات التي لا تكون مصحوبة بالعنف، لكن ربط المفهوم بالحماية يعني حماية الفرد مما هو مادي.

ترى مقارنة أنسنة الأمن ضرورة الدفع بالأمن الإنساني إلى ما وراء حدود الدول بهدف حمايته من العنف. ويرجع للأمن لعدة أسباب بدءاً من الأوبئة في النزاعات وصولاً لحالات الحرب، وعلى عكس المقارنة الأخرى فهي ترى عدم ضرورة القضاء على كل أسباب اللأمن لتحسين الأمن الإنساني. فالأمن يعني الحماية والبعد عن الخطر، واضعة الأولوية للقانون، غياب الشفافية، الإجرام المنظم، والنزاعات الداخلية.¹⁵

يشير مفهوم الأمن الإنساني لرؤية جديدة للأمن، تضع الفرد الإنساني موضوعاً له بعدما حصره المنظور الواقعي في أمن الدولة، وفي التهديدات الخارجية ذات الطابع العسكري المادي. كما لا يمكن حصره في مجرد حماية الفرد من العنف والنزاعات، وإهمال تمكينه من إشباع حاجاته، والقيام بخياراته لضمان وقايته من الحاجة، لذا فالأمن الإنساني هو حماية الإنسان من العنف ووقايته من الحاجة، وهذا لا يعني وضع قائمة للتهديدات بقدر ما هو تمكين الفرد من حماية نفسه منها.

فالأمن الإنساني هو تحرير الإنسان من كل الإكراهات سواء إرتبطت بعامل الخوف، أو بعامل الحاجة، أي بكل ما قد يمس بحريته في وضع إختياراته. وهناك عدة عوامل توضح الإهتمام المتزايد بالأمن الإنساني على مستوى المجموعة الدولية، وهي:

- التنامي المتزايد لمبادئ وقواعد تدعم الأنظمة الحقوقية للأفراد.
- الإنتشار المتسارع بعد نهاية الحرب الباردة للقيم الديمقراطية.
- التأثير المتزايد للمنظمات غير الحكومية.
- تأثير الإعلام خاصة وقت الأزمات، والخروقات الجماعية لحقوق الأفراد.
- التغيير في الإقتصاد الدولي الذي ينقص سلطة الدولة.
- التحول من الحروب الدولية إلى الحروب الداخلية.
- ضعف الدول أو إفلاسها، والتي تعجز عن تحمل مسؤولية الحماية أو عن ضمانها.
- القوة الممارسة أو تأثير بعض الدول ككندا، لإعادة تعريف الأجندة الأمنية على المستوى الدولي.¹⁶

الأمن الإنساني ومبدأ عالمية حقوق الإنسان

يتجسد الأمن الإنساني عن طريق صون كرامة الإنسان، وتلبية إحتياجاته المادية والوجدانية، في إطار التنمية بمفهومها الشامل، الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية، والثقافية، والإجتماعية، والإقتصادية، والسياسية. فهو مفهوم يتحقق من خلال التنمية الإقتصادية المستدامة، الحكم الراشد، المساوات الإجتماعية، سيادة القانون، وإنعدام التهديد أيا كانت طبيعته.¹⁷

لقد وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية سبعة مستويات، أو أبعاد، أو مكونات للأمن الإنساني هي: الأمن الإقتصادي، الأمن الشخصي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن المجتمعي والأمن السياسي، ويربط كل بعد بتهديدات تمس به، وهي:

- ✓ الأمن الإقتصادي: مهدد بالفقر.
- ✓ الأمن الغذائي: مهدد بالجوع والمجاعة.
- ✓ الأمن الصحي: مهدد بالأمراض والأوبئة.
- ✓ الأمن البيئي: مهدد بالتلوث، التدهور البيئي، وإنهاك الموارد.
- ✓ الأمن الشخصي: مهدد بمختلف أشكال العنف، سواء الممارس من الدولة، أو الجماعات، أو الأفراد.
- ✓ الأمن السياسي: مهدد بالقمع.
- ✓ الأمن المجتمعي: مهدد باللاإستقرار، والتوترات الإجتماعية¹⁸.

ويختلف الأمن الإنساني عن المفاهيم المتعلقة بأمن الأشخاص المتبع لدى الليبرالية المحدثة حالياً، كونه أبعد من الإشارات الليبرالية المتعلقة بالتنافسية، والإمتلاكية، والفردية، فهو يشمل الحاجات المادية واللامادية، ولا يرتبط فقط بالبقاء الفيزيائي. فتشير الناحية الكمية للكفاية المادية من غذاء وملبس وصحة، أما الناحية المعنوية فهي ما تعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية من حرية شخصية، وتسيير أمور الحياة الخاصة، والمشاركة في الحياة الإجتماعية، والتحرر من الأجهزة الضاغطة. فالأمن الإنساني مفهوم موجه نحو الديمقراطية على كل المستويات، بضمانه تساوي الفرص في المشاركة في صنع القرارات.¹⁹

ث. خصائص الأمن الإنساني

- ✓ تركيزه على الفرد الإنساني بصفته مواطناً عالمياً وكائناً إنسانياً، وإقصائه لكل أشكال التمييز، فالكل مطالب بضمان حقوقه، وحرياته، وكرامته، فهو يتخذ الإنسان مرجعية له في وضع السياسات الأمنية.

✓ يستند على مبدأ عولمة الأمن لتجاوز التهديدات قدرة طرف واحد على مقاومتها ومراقبتها، ومنه ضرورة تعاون الدول فيكل المستويات، وفي مختلف الميادين. فالأمن شأن عالمي يستدعي حلولاً عالمية لعالمية التهديدات.

✓ أمام تزايد التهديدات وتنوعها، وعجز الأمم المتحدة عن تفادي المخاطر والتهديدات والقضاء عليها، يستلزم إصلاح وتطوير المؤسسات السياسية، وإقامة أخرى جديدة.

✓ الأمن الإنساني مقارنة إستباقية تمكينية، تركز على التنبؤ بالأحداث لإحتواء المخاطر بدلاً من العمل على معالجتها، لأن تكلفة التنبؤ بالتهديدات تكون أقل وأكثر إنسانية من معالجتها.²⁰

لابد من الإشارة إلى أن الأمن الإنساني لا يستبدل الأمن الوطني، فإن الأول لا يعوض الثاني، وإنما يرى أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي بتفضيلها أمن الوسائل على أمن الأهداف، فهي الوسيلة والفرد هو الهدف والغاية، في حين ترجح المقاربة النقدية للأمن ومن خلال الأمن الإنساني أمن الهدف على أمن الوسيلة،²¹ والحقيقة أنهما متكاملان يقوي أحدهما الآخر، كما يمكنه إضعافه وتهديده.

2. التمييز بين مفهومي الأمن الإنساني وحقوق الإنسان

قد يرى البعض عدم وجود الفرق بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، طالما أنهما يهتمان بما للفرد من حقوق، وبما للدولة من واجبات تجاهه، وأن الأمن الإنساني مجرد مرادف لكلمة حقوق الإنسان، فهو مجرد وصف أو تسمية جديدة له، لكنهما في واقع الأمر «لا يعنيان نفس الشيء»،²² فلحقوق الإنسان إطار قانوني يحددها، ويضمن حمايتها (مختلف الإتفاقيات الدولية والإقليمية)، في حين لا يزال الأمن الإنساني تفتقر لأسس قانونية، لذا يمكن القول أن حقوق الإنسان تعطي الأساس القانوني للأمن الإنساني، كونها حقوق محمية على المستويين الداخلي والدولي.

إن الإتفاق كامن في أن خرق وإنتهاك حقوق الإنسان يعد تهديداً للسلم وللأمن الدوليين، وهو التأكيد المذكور في الميثاق والعهود الدولية والإقليمية، ونفس الشيء يقال في مسألة خرق وإنتهاك مكونات الأمن الإنساني. ورغم هذا التقارب الكبير بين المفهومين إلا أنه لا يعني تطابقهما الكلي، وإلّا لما دعت الحاجة لوضع مفهوم الأمن الإنساني. إن حقوق الإنسان منظومة متكاملة لا تتجزأ، مترابطة ومتشابكة، ووثيقة الصلة ببعضها البعض ولا تخضع للإنتقائية، «وحرية التمكين من الإستمتاع بها هو وجه الأمن الإنساني».²³

ويعتمد تحرير الإنسان من العنف، ووقايته من الحاجة على تمتعه بحقوقه وحرياته الأساسية بالقدر الذي يسمح له بالعيش في كرامة، ولا يمكنه التمتع بها إلا في إطار بيئة آمنة

توفر له القدرة على تفعيل الحقوق، فلا وجود لحقوق الإنسان بدون أمن، لكن لا تعدل خروقات حقوق الإنسان تهديدات للأمن الإنساني، « فالإنتهاكات الممارسة ضد جماعة قد تشكل تهديدا للأمن الإنساني، في حين لا يعد منع الحريات الدينية في أغلب الأحيان تهديدا له». ²⁴

يشترط الأمن الإنساني حماية وتكريس حقوق الإنسان، والتي إن غابت أو إنتهكت تهدد الأمن، وعد ذلك سببا للعنف والنزاعات. نجد إذا في قلب مفهوم الأمن الإنساني ضرورة الإحترام الفعلي لحقوق الإنسان ولحرياته الأساسية المشكلة من طرف المجموعة الدولية، فضمن الأمن الوطني، وأمن الفرد، والأمن الدولي تستدعي كلها حماية حقوق الإنسان، وتمكين الفرد من التمتع بها وممارستها.

إن إحترام حقوق الإنسان هو ما يمهد السبيل لخلق ظروف مواتية لتحقيق الأمن الإنساني، ²⁵ وحسب لجنة الأمن الإنساني، فهو حماية الحقوق الأساسية، والطريقة التي عالج بها التقرير مختلف التهديدات والمخاطر يقوي علاقته بحقوق الإنسان، على إعتبار أن معظم توصياته تتعلق بالإجراءات الهادفة لتطبيق، وتعزيز، ومراقبة الإلتزامات المتخذة تجاه حقوق الإنسان. فصحيح أن « المفهومين مختلفان، ولكن يمكنهما تقوية بعضهما البعض على المستوى النظري والتطبيقي ». ²⁶

يتجاوز الأمن الإنساني مجرد وضع رزنامة حقوقية. مطالب الدول بإحترامها وضمائها للأفراد لدرجة السماح لغيرها بضمائها، فهو يقوي ويعزز الحقوق، عن طريق تقييد تمادي السلطة في التلاعب بها بإسم دواعي المصلحة الوطنية. فصعوبة حماية حقوق الإنسان، وما يسببه مبدأ السيادة من عرقلة متابعة، ومراقبة مدى إحترام الحقوق من طرف المنظمات والدول، أدى إلى عجز المقاربة الحقوقية عن تحقيق السلم العالمي، وضمن حقوق الفرد، الأمر الذي دفع بالأمن الإنساني لتبني مفهومي السيادة كمسؤولية ومسؤولية الحماية.

وتعد حقوق الإنسان الخيط الرابط بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، فلا يمكن لأحدهما أن يتواجد عندما تخترق باستمرار حقوق الإنسان، ²⁷ فتمكين الفرد من التمتع بحقوقه هو المساهمة في تحرره من الخوف والحاجة كونها مرتبطة بالحاجات الأساسية للإنسان كالغذاء، والصحة، والتعليم، والمشاركة السياسية، مما ينعكس على توسيع خياراته، ومن هنا جاء الربط والتأكيد على العلاقة بين الأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

لقد أقرت الوثيقة الختامية لمؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام 1993 بوجود ترابط بين الديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان، مؤكدة على ضرورة تعاون الدول والمجتمع الدولي من أجل ضمان التنمية، وإزالة العقبات التي تعترضها. ²⁸ والحقيقة أنه لا يمكن الوصول إلى تحرير الإنسان من الخوف إن كان لا يتمتع بحقوقه السياسية، التي تنمو في ظل نظام ديمقراطي

يعترف بها، ويضمن مشاركتها في صنع السياسات.

ونصت بعض تعاريف الأمن الإنساني على أهمية الحقوق والحريات الأساسية مما يجعلها أحد مكوناته، وتجزئ المادة 04 من العهد الأول المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية تحلل الدولة من الحقوق الواردة فيها في الحالات الإستثنائية، إلا أنها تلزمها بحماية بعضها حتى في حالات الطوارئ، وهي: الحق في الحياة، في عدم التمييز، في أن لا يكون موضوع إختفاء أو تعذيب، والحق في أن لا يخضع للعبودية وحرية التفكير، الضمير والمعتقد،²⁹ لكونها حقوقاً قاعدية لتمتع الفرد بإنسانيته، والتي تندرج كلها تحت حق الحياة.

فلا يسمح للدولة بإنتهاك هذه الحقوق تحت أي عذر كان، ويرى الكثيرون أنها الحقوق المذكورة في المادة 03 المشتركة بين إتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949م، والتي تمنع في أي زمان ومكان المساس بالأمن البدني، القتل بكل أنواعه، بتر الأعضاء، التعذيب، أخذ الرهائن، المساس بالشرف، والإعدام بدون محاكمة.³⁰

II. مبدأ العالمية والنسبية الحقوقية

خلق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جدلاً حول مسألة الأسبقية بين القيم العالمية والخصوصيات الثقافية، وظهر هناك تيارين في مجال حقوق الإنسان، يتبنى الأول العالمية المطلقة لحقوق الإنسان بينما يدعو الثاني إلى النسبية، وضرورة إعطاء الأولوية للمبادئ القيمية المحلية.

1. عالمية حقوق الإنسان

تعد العالمية أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجوهره، وتوجد هناك قراءتين للعالمية: رغم إختلافنا فكلنا بشر، وبفضل إختلافاتنا نصل إلى الإنسانية،³¹ فلا يتعارض مبدأ العالمية مع الخصوصية الثقافية والتنوع الثقافي، الذي يعد في حد ذاته حقاً من حقوق الإنسان.

إن ما يميز حقوق الإنسان، كونها لصيقة بالإنسان لإنسانيته، فلا يجوز التمييز بين البشر وحرمانهم من الحقوق التي حملها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سواء كانت حقوقاً سياسية أم إقتصادية أم إجتماعية، كما لا يجوز تجزأتها والتصرف فيها، كما أن ما يعطيها طابعها العالمي هو تسميتها في حد ذاتها بحقوق «الإنسان». وتعرف حقوق الإنسان بأنها الحقوق التي تثبت للإنسان كونه إنساناً بغض النظر عن جنسيته ودينه وأصله وإنتمائه أو وظيفته، فهي تلك الحقوق الطبيعية التي تكون للفرد حتى قبل أن يكون عضواً في مجتمع ما.³² وتبرز عالمية حقوق الإنسان في القبول الواسع لمبادئها، والتي تجسد في الكم الهائل من الإتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان.

تم التأكيد على عالمية الحقوق من خلال مؤتمرات دوليين لحقوق الإنسان، أين أكد إعلان طهران عام 1963م، وإعلان فيينا عام 1993م على عدم التقسيم والتكامل بين حقوق الإنسان. فنصت الفقرة الأولى من إعلان فيينا على أن الخاصية العالمية لحقوق الإنسان والحريات، وأساس المشترك للحقوق متواجد في شرف الإنسان،³³ فكان شعار مؤتمر فيينا هو «جميع حقوق الإنسان للجميع». كما أكد المؤتمر على عدم تعارض العالمية مع فكرة التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية.³⁴

وربط المؤتمر العالمي الأول لحقوق الإنسان في طهران عام 1968م بين التمتع بالحقوق السياسية والمدنية و التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع التأكيد على وجود علاقة بين التمتع بالحقوق والتنمية الاقتصادية. كما أكدت قمة فيينا لحقوق الإنسان عام 1993م على ثلاثية حقوق الإنسان، الديمقراطية، والتنمية، فنصت المادة 8 على الترابط بين الديمقراطية، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتعزيز بعضها البعض، وعلى المجتمع الدولي العمل على تقويتها وترسيخها في كل العالم. كما وضعت الديمقراطية شرطا للتنمية الاقتصادية، فلم تعد حقا عالميا ولكن أمرا حتميا على الأقل للدول التي تريد الاستفادة من المساعدات المالية والتقنية الدولية، خاصة منها الدول الإفريقية.³⁵

2. النسبية الحقوقية

تسبب إنقسام العالم إلى معسكرين أثناء الحرب الباردة في وجود قراءتين متناقضتين لحقوق الإنسان حسب الثقافات والتوجهات الإيديولوجية، فرفضت العديد من الدول مبدأ العالمية بحجة خصوصياتها الثقافية، أو بعدم مساهمتها في وضع الإعلان الذي ترى فيه قيمة غربية. فأسست الدول الإفريقية رفضها على اعتبار أن حقوق الإنسان في مجتمعاتها وجدت لضمان خير المجتمع ككل، وبأن ضمان حماية الحقوق يكون من خلال حماية الجماعة وليس الفرد.

وفرضت مسألة العالمية والخصوصية نفسها في نقاشات مؤتمر فيينا أين أبدت بعض الدول الآسيوية بقيادة الصين تحفظها من مبدأ العالمية، على أساس أن الثقافات والتقاليد المحلية لا بد أن توضع في المقام الأول. فالمجموعة الآسيوية تعطي قيمة أكبر للإنسجام الاجتماعي، وأكثر تضحية بالمصلحة الشخصية لصالح الجماعة، في حين أن المعايير الدولية للحقوق بنيت على أساس مفاهيم غربية، مرتكزة على الحقوق الفردية.³⁶ كما فرض مؤتمر فيينا تصورا قيما دوليا مشتركا، لا يعترف بالحدود ولا بالخصوصيات الثقافية، همشت بذلك الخصوصيات الثقافية لكثير من المجتمعات، وفرض تصور قيمي وحيد يتمثل في الفكر الليبرالي الفردي بصورة تعاقدية.

دلت من جهتها مناقشات مؤتمر حقوق الإنسان فيينا عام 1993، وكذا الجدل الحادة

في مؤتمر بكين العالمي للمرأة عام 1995، وفي مؤتمر دربان بجنوب إفريقيا عام 2001 حول مكافحة العنصرية واللاتسامح، عن الإختلافات الكبيرة والحادة بين الخصوصيات الثقافية، والدينية حول فكرة حقوق الإنسان.³⁷

تفتقر بذلك فكرة حقوق الإنسان إلى الصفة العالمية، فهي في حقيقة الأمر مجرد نتاج الخصوصية الثقافية والتاريخية الغربية، ورؤيتها المعرفية للإنسان، والمجتمع، والعالم، والحياة، والوجود. فلا عالمية بلا خصوصية وبلا أرض، وتقاليد، وثقافة نسبية، فكما لا تكتسب الخصوصية معناها إلا من خلال العالمية، فالعالمية بدورها لا تتجسد إلا في نهاية خاصة.³⁸

رغم رفض مبدأ العالمية فالكمل يتفق على وجود حقوق مشتركة تمتلكها البشرية، لا تثير الجدل في أهميتها، ولا تربط بمجال معين أو بمجموعة حقوقية بذاتها، وهي جملة الحقوق الأساسية، التي نصت المادة 04 من الإتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية على عدم جواز إنتهاكها، فكل الثقافات والديانات تعترف بحق الحياة، وعدم الإخضاع للتنكيل والتعذيب، وهتك الأعراض. يعني هذا وجود قبول بعالمية الحقوق الأساسية المشتركة للإنسانية، وما دونها تخضع للديانات والثقافات المحلية، فهو القبول بنسبية الحقوق ورفض عالميتها المطلقة، وهو الفصل والتجزئة في الحقوق الذي نصت كل المواثيق والإتفاقيات على شموليتها وتكاملها.

III. الأمن الإنساني : من عالمية الحقوق إلى عولمتها

الحديث عن حقوق الإنسان يثير قضية تارجح الدراسات حولها ما بين العالمية والعولمة ، فحتى وإن كان التأكيد دائما هو على عالمية حقوق الإنسان، فإن أن الواقع يظهر أن الأمر يتعلق بعولمتها وليس بعالميتها.

1. حقوق الإنسان:عالمية حقوقية أم عولمة حقوقية؟

أكد مؤتمر فيينا على عالمية الحقوق وعدم تجزئتها، وكان ذلك لصالح الحقوق الإجتماعية والثقافية التي لم يهتم بها الغرب، كما أكد على مبدأ الحق في التنمية المستدامة، وربط بين أهميته وحقوق الإنسان ، وإستطاع بذلك الغرب تقريب العالم من مفاهيم غربية عالمية لحقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية، غير أنَّ المسألة كانت تدور حول فكرة عولمة الحقوق وليس عالميتها.

فالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والثمانية الكبار، والقمم الفرانكفونية، والمؤتمر الدولي حول حقوق الإنسان في فيينا عام 1993م، أكدوا إقتناعهم بوجود إعتماذ متبادل بين الديمقراطية، التنمية، حقوق الإنسان والحريات الأساسية.³⁹ الأمر الذي يشير إلى أن المسألة لم تعد في إصلاح أوضاع الدول النامية بل بفرض السيطرة الفكرية عليها. فعالمية حقوق

الإنسان وجه من وجوه العولمة، وإشارة لسيطرة الرؤية الليبرالية.⁴⁰

وهناك فرق بين العالمية والعولمة أو الشمولية، فمصطلح العالمية تعبير عن التنوع الثقافي والإعتراف بالتبادل وبالأدوار في عالم متفتح على بعضه البعض مع الإحتفاظ بتنوعاته. فلا تعني الهيمنة الإقتصادية، ولا الثقافية، ولا السياسية، وإنما التنوع والإفتتاح تجاه الثقافات والأفكار الأخرى، وعدم فرض ثقافة معينة. فهي قبول الآخر والتعايش معه، وإحترام خصوصياته الثقافية والحقوقية، بينما تجتاح العولمة الثقافات الأخرى وتمحوها وتبقيها مجرد فلكلور للإستماع، وتمثل سيطرة القوى الكبرى والغالبة التي وإلى جانب السيطرة الإقتصادية والسياسية تمارس السيطرة الثقافية، وتستخدم كل تنوع ثقافي لفرض السيطرة.⁴¹

تشير العالمية إذا إلى تشارك الإنسانية لمجموعة من القيم غير القابلة للتصرف ولا التجزأة، بينما العولمة هي فرضها عليها وفق منطق القوة واللاتوازن في العلاقات الدولية، أي وفق تصور الطرف المهيمن في العلاقات الدولية، والذي هو اليوم العالم الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

كان التأكيد دائما في النصوص والمواثيق الدولية على مبدأ العالمية، غير أن التعاملات الدولية تثبت أننا في الواقع نعيش في ظل عولمة لقيم غربية، لكون العالمية مبدأ تتقاسمه كل الشعوب والأمم مهما كانت توجهاتها الثقافية والإيديولوجية، على أساس تبنيها للقيمة الحقوقية وإسقاطها على سلوكياتها وفق تصورها الخاص لها، في حين أن العولمة تفرض التصور الغربي القيمي على الكل لتصبح معيارا لتقييم الدول والمجتمعات. فيشهد العالم ميلاد ضمير عالمي يتجاوز الحدود ليجمع الناس على نفس القيم: حقوق الإنسان، الديمقراطية، دولة القانون، إدانة الجرائم ضد الإنسانية، المساعدة الإنسانية، وإحترام الأقليات.⁴²

يفرض الغرب اليوم قيمه الإقتصادية، والسياسية، والثقافية على الجميع على أساس كونه النموذج الأفضل بعد فوزه على النموذج الإشتراكي الشيوعي، فيتعلق الأمر إذا بمسألة عولمة وليس عالمية الحقوق، فبزوال الإتحاد السوفياتي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من فرض تصور أمريكي لحقوق الإنسان كمنظومة قيمية عالمية، والفقرة الخامسة من إعلان فيينا تنص على عالمية الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئة، وإلزامية المجموعة العالمية التعامل معها ككل وبصورة عادلة، وبنفس الأهمية، وعلى الدول مهما كان نظامها السياسي، الإقتصادي والثقافي ترقية وحماية حقوق الإنسان وحرّياتها الأساسية. فيتعلق الأمر بفرض تصور غربي للحقوق يسعى لإعطائه صفة العالمية تفاديا للحساسيات.

تعرف العولمة بأنها «مجموعة الظواهر، والمتغيرات، والتطورات الاقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، والثقافية، والإعلامية، والتكنولوجية، التي تمتد تفاعلاتها وتأثيراتها لتشمل مختلف دول العالم وبأشكال مختلفة»⁴³ ويعرفها السيد ياسين بأنها «عملية

مستمرة يمكن ملاحظتها بإستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة، والإقتصاد، والثقافة، والإتصال،⁴⁴ فهي نتاج تزايد الإعتماد المتبادل بين الدول وبين الشعوب، وفي كل الميادين ذات الصلة بالنشاط الإنساني، ولتكنولوجيا المعلومات والإتصال دور أساسي في تقوية العولمة، فهي أحد مظاهر وجوانب الظاهرة التي تعطي القوة والدفع لباقي أبعادها.

وللعولمة عدة مظاهر وتجليات منها الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والثقافية، هذه الأخيرة تتمثل في بداية تشكل تصور قيمي موحد حول القضايا الكبرى كحقوق الإنسان، وقضية المرأة، وأنماط الإستهلاك، لذا فالحديث عن هذا المظهر مرتبط بالتصور الذي يقرن العولمة بالهيمنة الأمريكية، وبمحاولتها فرض نمطها القيمي على كامل المعمورة،⁴⁵ فإن كانت العالمية تهدف لتحقيق إتفاق بين المنتمين إلى حضارات مختلفة حول عدد من الحريات والحقوق، فالعولمة تثير المخاوف من هيمنة الدول الكبرى خاصة في المجال الثقافي.

تعني العالمية أن حقوق الإنسان لا تقبل التجزئة ولا التراتب، في حين أن العولمة في مجال حقوق الإنسان تعني تعميم مفهومه في الثقافة الأمريكية بإعتبارها ثقافة الأمة الصاعدة.⁴⁶ ولقد فرض مؤتمر فيينا تصورا قيما دوليا مشتركا لا يعترف بالحدود، ولا بالخصوصيات الثقافية، وبذلك يكون قد همش الخصوصية، وفرض تصورا قيما وحيدا، يتمثل في الفكر الليبرالي الفردي بصورة تعاقدية.

وتمسب دورها تكنولوجيا المعلومات والإتصال بالأمن الإجتماعي للدول، أين توضع وسائل الإعلام الدولية والمحلية، في الترويج للقيم الإجتماعية، والثقافية الغربية في دول الجنوب ومنها الدول العربية، مما قد يتسبب في إحداث تصدع، وإضطراب شديد في منظومة قيم شعوب هذه الأخيرة.⁴⁷

2. الأمن الإنساني عولمة لحقوق الإنسان

لا يعتد مفهوم الأمن الإنساني لا بالحدود، ولا بالخصوصيات التي تحد من تمتع الفرد بحقوقه المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية، مرتكزا على مبدأ المواطنة العالمية، وعلى تقاسم البشر لنفس المبادئ والحقوق مما يجعل من فكرة الأمن الإنساني تجسيدا لعولمة حقوق الإنسان بالمنظور الغربي. كما لا يعتد بالصفة المطلقة للسيادة، ممكنا من بناء تصور أو تجانس قيمي لكل البشرية بغض النظر عن الخصوصية الثقافية أو الدينية، فهو مفهوم أخلاقي يؤدي إلى خلق نظرية تفرض القيم الفردية الغربية في محتوى عالمي. ويقرن مدى إحترام حقوق الإنسان بتطبيق النمط الغربي، وأصبح الحديث عن مدى توافق ثلاثية حقوق الإنسان، الديمقراطية، والتنمية، مدخلة مسألة الحقوق في العولمة بدلا من العالمية. « فللوصول إلى تحقيق فعلي للحقوق لا بد من ديمقراطية إندماجية للأقليات، وضامنة للفصل بين السلطات، ومعطية الحسابات للمواطنين، بالإضافة لمجتمع متفتح، وإعلام حر مستقل»⁴⁸

وتعد الديمقراطية بما تحمله من آليات وميكانزمات فرض تصور غربي لنظام الحكم الذي قد لا يتماشى وخصوصيات الدول النامية، ولا مع التنمية، رغم ذلك وضعت الديمقراطية كشرط للتنمية الاقتصادية، ولم تعد حق عالمي ولكن إلزام على الأقل للدول التي تريد الاستفادة من المساعدات خاصة منها الدول الإفريقية.

أدت الفكرة القائلة بأن الحكومات الديكتاتورية التي تنكر حقوق الإنسان تتسبب في الحروب، في حين أن النظم الديمقراطية محبة للسلام إلى ربط حقوق الإنسان بالبناء الديمقراطي، نظرا لقيام الترابط بين إنتهاك حقوق الإنسان في الداخل وطبيعة السياسة الخارجية التي تتبناها الدول، وهو ما يفسر السياسة الخارجية العدائية للنظامين النازي والفاشي، وبناء عليه تم الربط بين إحترام حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي ليصبح الأول معيارلمدى ديمقراطية الأنظمة السياسية.⁴⁹

وهو الأمر الذي يشير إلى أن المسألة لم تعد في إصلاح أوضاع الدول النامية بل بفرض السيطرة الفكرية عليها. فعالمية حقوق الإنسان وجه من وجوه العولمة، وإشارة لسيطرة الرؤية الليبرالية.⁵⁰

إن تدخل الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول بإسم حقوق الإنسان، وتخليص الشعوب من تسلط حكامها كما حدث مع العراق، ويحدث حاليا في سوريا، هو أمر يتنافى مع لب الديمقراطية ذاتها التي تعني حرية الإنتماء إلى شيء ما، «فقد تحول ما شكّل من قبل الغرب كقانون عالمي إلى إلزام عالمي، وهي طريقة لإحتواء الآخر»،⁵¹ وهي دعوة صريحة لضرورة وحتمية تبني قيم التنمية الإنسانية المستدامة إحدى مقاربات الأمن الإنساني، فإن أرادت الدول النامية تحقيق التنمية فعليها إنتهاج الديمقراطية كإحدى ركائز وأسس التنمية لكن وفق المفهوم الغربي لها.

وبحسب اليونسكو فثقافة السلم هي تلك التي تضمن للجميع التمتع بكل الحقوق وإمتلاك وسائل المشاركة في التنمية، وثقافة السلم أو ثقافة الأمن الإنساني في الإيديولوجية الأُممية المركزة على ثلاثية الديمقراطية، التنمية وحقوق الإنسان، متواجدة في قلب مفهوم الأمن الإنساني، فنحن أمام شيء أعمق من العولمة الاقتصادية والمالية، وهي عولمة الأمن الإنساني.⁵²

شكلت الديمقراطية أساس الطموح الأمريكي، وما يمنحها الهيمنة الإيديولوجية بوضعها شرطا للحصول على المساعدات الاقتصادية، ووسيلة لتحقيق مصالحها القومية، بدليل إستخدامها لها بصورة إنتقائية وبمعايير مزدوجة. فالدعوة إلى الديمقراطية أصبحت شعارا للتدخل في شؤون الدول الأخرى،⁵³ ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة للحكم الراشد، ولحقوق الإنسان، ولقضية حماية البيئة، فالنظام الدولي القائم حاليا ليس ديمقراطيا بدليل ازدواجية

وانتقائية التعامل الأمريكي مع قضايا حقوق الإنسان.⁵⁴

كما لا تتسم من جهتها مسألة الأمن بالموضوعية كونه مفهوم وضع في إطار عالم من القيم ومن الإعتقادات ، والمصالح المختلفة للدول وللأفراد وللجماعات. فهو في الأصل مجموعة من القيم ، ومصطلح غربي وضع من خلال أفكار غربية ، ويستجيب فقط لحاجيات الغرب ، ومحاولة فرضه لبقية العالم يعني عملية غريبة للعالم.⁵⁵

الخاتمة

أدى مفهوم الأمن الإنساني إلى إعادة النظر في مسألة عالمية الحقوق والنسبية الحقوقية، فهو مفهوم يؤكد على ضرورة تحرير الإنسان من الخوف ووقايته من الحاجة لضمان الأمن على كل المستويات بما فيها أمن الدولة ذاتها ، مما يعني التركيز على الديمقراطية ، والحكم الرشيد ، وحقوق الإنسان ، والتنمية ، وهي كلها قيم غربية تجسد وتفرض العولمة وليس العالمية.

إن مفهوم الأمن الإنساني ورغم تعزيزه لحقوق الإنسان وتأكيدده على خاصية التمكين، يبقى مفهوما غربيا يخدم فكرة عولمة حقوق الإنسان وفق القيم الغربية، وهي قيم المهيمن على الساحة الدولية.

الهوامش :

1 Nations Unies, Droits de l'homme : questions et réponses (New York, 1987), p04.

2 رضوان زيادة، مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 17

3 المرجع نفسه، ص 19.

4 David DOMINIQUE, Sécurité : l'après New York (Paris: Presse des sciences politiques, 2002), p37.

5 Thierry BALZACQ, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ? », Revue internationale et stratégique, N52 (Hiver 2003), pp 33-50, p 38.

6 Charles-Philippe DAVID, La guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie, (Paris, Presses de la fondation nationales de sciences politiques, 2° Edition, 2006), p57.

7 Ayse CEYHAN, « Analyser la sécurité : Dillon, Hiver, Williams et autres ». Consulté le 05/04/2005.

article=330-id:www.revue.org/conflits/article.php3

8 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلس (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص 19.

9 مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وإنعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط" في، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مداخلات المنتدى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط (واقع وآفاق)، قسنطينة، يومي 29 و30 أفريل 2008م)، ص 8.

10 M.b EKPANG, « Pour une culture de la paix en Afrique de l'ouest » Dans, AYISSI Anatole et SALL Ibrahima (dirs), Lutte contre la prolifération des armes légères en Afrique de l'ouest : Manuel de formation des forces armées et de

الأمن الإنساني ومبدأ عالمية حقوق الإنسان

sécurité(Genève: Publications des Nations Unies, 2003), p 111.

11 Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain94 : Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine (Paris:Economica, 1994), p 25- 26.

12 Ibid. p36

13 Taylor OWEN, « Des difficultés et de l'intérêt de définir et évaluer la sécurité Humaine » Dans, Institut des Nations Unies pour la recherche sur le développement (UNIDIR), Forum du désarmement : Les droits de l'Homme, la sécurité Humaine et le désarmement(Genève :Palais des Nations Unies, Trois, 2004),pp19-27, p 22.

14 Lloyd AXWORD, «La sécurité humain : la sécurité des individus dans un monde en mutation ». Politique Etrangère, N° 2,)1999 (, pp333-342, p336

15 Nicole BALL, « Rapport d'un colloque organisé par le programme d'études stratégiques et de sécurité internationales de l'institut de hautes études internationales de Genève ,8-9mars 2002. Consulter le 18/05/2003

www.humansecuritynetwork.org/docs/report_may_2001_3_f.php

16 Charles-Philippe DAVID etJean-JacquesROCHE,Théorie de la sécurité : Définitions, approches et concepts de la sécurité internationales(Paris: Montchrestien, 2002), p 114.

17 محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفيش، مفاهيم أمنية(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص 11.

18 Taylor OWEN,Op.Cit, p 20.

19 غسان منير حمزة، العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي(لبنان: دار النهضة العربية، 2002)، ص 125-126

20 Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain94: Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, Op, Cit, p 03.

21 جمال منصر، " تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف"، دفاتر القانون والسياسة، العدد01(جامعة ورقلة: 2009)، تاريخ التصفح 28/05/2017، من الموقع:

<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/515-2013-05-02-10-52-41>

22 Kevin BOYLE et Sigmund SEMONSEN, « La sécurité Humaine, les droits de l'Homme et le désarmement » Dans, Institut des Nations Unies pour la recherche sur le développement (UNIDIR),Forum du désarmement : Les droits de l'Homme, la sécurité Humaine et le désarmement,Op.Cit ,pp 05-15, p 5

23 Ibid, p 08

24 Taylor OWEN,Op.Cit , p25.

25 Programme des Nations Unies pour le développement et le Bureau régional pour les Etats arabes,Rapport Arabe sur le développement humain 2009 : Les défis de la sécurité humaine dans les pays arabes,(Beyrouth:Karakly Printing Press, 2009), p 02.

26 Kevin BOYLE et Sigmund SEMONSEN,Op.Cit,p 13.

27 Nicole BALL,Op.Cit

28 محمد فائق، "حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية"، المستقبل العربي، العدد17(نوفمبر1999)، ص ص 195 - 208، ص 33.

الأمن الإنساني ومبدأ عالمية حقوق الإنسان

29 Barbara A.FREY, « Armes légères et de petit calibre : les outils utilisés pour bafouer les droits de l'Homme » Dans, Institut des Nations Unies pour la recherche sur le désarmement (UNIDIR), Forum du désarmement : Les droits de l'Homme, la sécurité Humaine et le désarmement, Op. Cit, p 44.

30 Jean-Luc MATHIEU, la défense internationale des droits de l'Homme, 2^e édition, (Paris: Presse universitaire de France, 1998), p 08

31 Michael ELBAZ, « l'inestimable lien civique dans la société monde » in , APOSTOLIDIS (Charlambos), FRITZ (Gérard) et FRITZ (Jean-Claude) (dirs), l'humanité face à la mondialisation(Paris: l'Harmattan, 1997), p 19.

32 جاك دونلي ، حقوق الإنسان العالمية : بين النظرية والتطبيق ، (ترجمة : مبارك علي عثمان) ، (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1998) ، ص 21.

33 Hector, GROSEPIELL, « Universalité des droits de l'homme et diversité culturelle » Revue internationale des sciences sociales, n°158 (DEC.98), pp583-592, p585.

34 محمد فائق، مرجع سابق الذكر، ص 203.

35 Sophia MAPPA, « Avant propos » Dans, MAPPA Sophia (dirs), Développer par la démocratie ? : Injonction occidentales et exigence planétaires(Paris : Karthala, 1995), p07.

36 محمد فائق، مرجع سابق الذكر، ص 202.

37 قاسم حجاج ، أزمة تعريف فكرة حقوق الإنسان في ظل العولمة الراهنة: بعض الشواهد على الأزمة المعاصرة للعولمة الغربية، دفاتر القانون والسياسة، العدد 01 (جامعة ورقلة، سنة 2009). تاريخ التصفح 2017/05/28، من الموقع:

<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/506-2013-05-02-10-41-21>

38 المرجع نفسه.

39 Sophia MAPPA, « l'injonction démocratique dans les politiques Européennes de développement » ,Op.Cit,p 125

40 Camille GRAND, Pierre GROSSER, Les relations internationales depuis 1945, (Paris: Hachette, 2000), p 150-151.

41 شمس الدين محمد مهدي، "العولمة وأنسنة العولمة"، منبر الحوار، العدد 37، (شتاء 1999)، ص 08.

42 Michèle-Bacot DECRIAUD, Jean-Paul JOUBERT, Marie-Claude PLANTIN, La sécurité internationale d'un siècle à l'autre(Paris:L'Harmattan, 2002), p40.

43 حسن توفيق إبراهيم، "العولمة، الأبعاد و الانعكاسات السياسية: رؤية أولية من منظور علم السياسة"، عالم الفكر، العدد 02، (المجلد 28، أكتوبر-ديسمبر 1999)، ص 185.

44 السيد ياسين، "في مفهوم العولمة" في ، الخولي أسامة (تحرير)، العرب والعولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2000)، ص 25.

45 محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002)، ص 650.

46 Francisco-Rojas ARAVENA, «La sécurité humaine : un nouveau concept de sécurité au XXI siècle» Dans, Institut des Nations Unies pour la recherche sur le désarmement (UNIDIR), Forum du désarmement : la sécurité humaine en Amérique latine (Genève: palais des Nations, un/2002), p 13.

الأمن الإنساني ومبدأ عالمية حقوق الإنسان

- 47 ثامر كامل محمد، «العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي»، مجلة العلوم السياسية، العدد 27) جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، 2008، ص ص 224-253، ص 237
- 48 Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 2000 :Droits de l'Homme et Développement humain (Bruxelles :De Boeck &Larcier,,2000), p 07
- 49 دافيد فورسايت، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، (ترجمة: محمد مصطفى غنيم)(القاهرة: الجمعية المصرية للنشر، المعرفة والثقافة العالمية، 1993)، ص 50.
- 50 Camille GRAND, Pierre GROSSER, Les relations internationales depuis 1945, (Paris: Hachette, 2000), p 150-151.
- 51 Sophia MAPPA, « l'injonction démocratique dans les politiques Européennes de développement », Op.Cit,p136
- 52 Daniel COLARD, « La doctrine de la 'sécurité Humaine' : le point de vue d'un juriste » DansRIOUX (Jean-François), La sécurité Humaine : une nouvelle conception des relations internationales(paris:L'Harmattan, 2001), p55-56.
- 53 غيث مسعود مفتاح، التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية: دراسة حالة الصومال (القاهرة: دارقباة الحديثة، 2008)، ص ص 44-42.
- 54 بدرأحمد جراح، قضايا معاصرة في العولمة: التربية، السياسة، الإقتصاد (عمان/الأردن: المعتز للنشر والتوزيع، 2009)، ص 91.
- 55 Assen SLIM, Le développement durable(Paris : Le Cavalier Bleu Editions, 2004), p51